وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 22 مايو 2023

أفتتاحيات الصحف

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح بأمل زيادة المكاسب وتلاشي مخاوف الديون الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين وسط آمال زيادة المكاسب القوية لهذا الأسبوع مع استفادة السوق من معنويات المخاطرة الناتجة عن تلاشي مخاوف التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة، ويتأمل المستثمرون تحقيق مكاسب تزيد على 4 ٪ هذا الأسبوع وسط تفاؤل بأن المشرعين الأميركيين يمكن أن يتوصلوا إلى اتفاق لرفع سقف ديون الحكومة الفيدرالية البالغ 31.4 تريليون دولار، وبالتالي تجنب التخلف عن السداد الذي من المحتمل أن يغرق الولايات المتحدة في الركود والتأثير المدمر على الاقتصاد العالمي. وكانت عقود برنت الآجلة أغلقت الجمعة الفائتة منخفضة عند 75.58 دولارًا للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر يوليو إلى 71.69 دولارًا. وأغلق عقد الخام الأميركي الأقل نشاطا لشهر مايو، والذي من المقرر أن ينتهي يوم الاثنين، منخفضًا إلى 71.55 دولارًا. ومع ذلك، حققت أسعار برنت والخام الأميركي مكاسبها الأسبوعية الأولى في شهر، مع ارتفاع كلا الخامين القياسيين نحو 2 ٪. لكن تخلى النفط عن مكاسب تصل إلى دولار واحد بعد أن أوقف الجمهوريون في مجلس النواب الأميركي وإدارة الرئيس جو بايدن يوم الجمعة المحادثات بشأن رفع سقف ديون الحكومة الفيدرالية البالغ 31.4 تريليون دولار. ومع ذلك، سيكون هذا هو أول مكسب أسبوعي في شهر حيث يشعر المتداولون بالقلق من إمكانية تشديد نقدي إضافي من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وكذلك انتعاش الصين الباهت من قيود كوفيد الشديدة التي فرضتها على نفسها. وأعرب عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي عن مخاوفهم بشأن مستويات التضخم التي لا تزال مرتفعة هذا الأسبوع، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك فرصة لأن يرفع البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة مرة أخرى في يونيو بدلاً من التوقف المتوقع على نطاق واسع. وشارك رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول والرئيس السابق بن برنانكي في حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في وقت لاحق من يوم الجمعة، وتتم دراسة تعليقات باول، على وجه الخصوص، بعناية بحثًا عن أدلة على العمل المستقبلي. وقد أدت معنويات المخاطرة إلى عودة الدولار لبعض مكاسبه الأسبوع الفائت، بعد أن ارتفع إلى أعلى مستوى في شهرين على خلفية احتمال زيادة الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة في اجتماعه في يونيو.

والنفط مقوم بالدولار، وبالتالي فإن مكاسب الدولار تجعله أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى، وقد يشهد النصف الثاني من العام ارتفاعًا في سوق النفط حيث يعود التجار إلى التركيز على أساسيات العرض والطلب.

وقال فيل فلين كبير محللي الطاقة في مجموعة برايس فيوتشرز، في مذكرة: «أعلنت كل من الولايات المتحدة والهند عن خطط لإعادة شراء النفط لاحتياطياتهما، وسيؤدي ذلك فقط إلى زيادة عجز الإمدادات الذي رأيناه قادمًا ويبدو أنه تم تأكيده من قبل وكالات مثل وكالة الطاقة الدولية».

بالإضافة إلى ذلك، أفادت مبادرة بيانات المنظمات المشتركة، جودي أن الطلب العالمي على النفط ارتفع بمقدار 3 ملايين برميل يوميًا على أساس شهري في مارس إلى أعلى مستوى سجلته على الإطلاق 114 دولة من قبل جودي.

من جهته علق ييب جون رونغ، محلل السوق في أي جي اسيا، على أن أسعار النفط تأخذ إشارة من بيئة المخاطر الأوسع، مشيراً إلى أن التفاؤل بشأن محادثات سقف الديون، وموسم القيادة الصيفي القادم في الولايات المتحدة، وخطة الأمة لتجديد احتياطياتها الاستراتيجية يمكن أن تقدم الدعم للعقود الآجلة.

وقال ييب: «بمجرد أن نتجاوز قضية سقف الديون الأميركية، قد تكون الأساسيات أكثر أهمية في النهاية لتحديد ما إذا كان يمكن استمرار أي تحرك صعودي». ولا تزال المعنويات مختلطة حيث يوفق المستثمرون التفاؤل بشأن تجنب التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة مع بيانات التضخم التي قد تنذر برفع أسعار الفائدة من البنوك المركزية العالمية.

لكن، لا يبدو أن التضخم في الولايات المتحدة ينخفض بسرعة كافية للسماح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بإيقاف حملته لرفع أسعار الفائدة، وفقًا لاثنين من صناع السياسة الفيدراليين. وقال محللون من بنك أستراليا الوطني إن احتمال رفع أسعار الفائدة الإضافي يزيد من المخاوف بشأن ضعف الطلب في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، قال المحللون إن هناك جانبًا صعوديًا للأسعار حيث يتوقعون أن يستمر الطلب الصيني في التحسن طوال عام 2023، وهو ما من شأنه أن يعوض التباطؤ في طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأظهرت بيانات الأسبوع الفائت أن إنتاجية مصافي النفط الصينية في أبريل ارتفعت بنسبة 18.9 ٪ عن العام السابق إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق. وحافظت مصافي التكرير الصينية على معدلات تشغيل عالية لتلبية الطلب المحلي المتعاف على الوقود وبناء المخزونات قبل موسم السفر الصيفي.

ومع ذلك، تراجعت هوامش أرباح التكرير في آسيا بسبب الإنتاج القياسي من أكبر مصافي التكرير في الصين والهند، مما حد من شهية المنطقة لتحميل إمدادات الشرق الأوسط في يونيو.

لكن، ظل المحللون والمتداولون متفائلين بشأن تعافي الطلب على الوقود في الصين بحلول النصف الثاني من عام 2023، ومع تخفيضات الإمدادات الإضافية التي خططت لها أوبك + التي ابتدأت من الأول مايو قد تؤدي إلى تضييق الأسواق.

وقال سوغاندا ساشديفا، خبير أسواق النفط المستقل: «إن تخفيضات الإنتاج المخطط لها من قبل تحالف أوبك + وتوقعات الطلب القوية من الصين يمكن أن توفر حافزًا للأسعار في الأيام المقبلة، حيث من المرجح أن يجد خام برنت دعمًا رئيسا حول 79 دولارًا للبرميل، بينما دعم خام غرب تكساس الوسيط عند 75 دولارًا للبرميل.

وبحسب تقرير منظمة أوبك الصادر هذا الشهر، انخفضت هوامش مصافي التكرير إلى أدنى مستوى لها في أبريل، بعد مكاسب طفيفة في الشهر السابق. وارتفع إنتاج المنتجات في حوض الأطلسي مع تعافي مصافي التكرير واقتراب موسم الصيانة القصوى من نهايته. علاوة على ذلك، فإن ضعف فرص تصدير الديزل في الولايات المتحدة، وسط توقعات بوصول نواتج التقطير المتوسطة الوافرة إلى أوروبا، أثر على أسواق المنتجات. وفي آسيا، ساهم تراجع صادرات المنتجات في الضعف عبر البرميل باستثناء الوقود المتبقي، الذي استفاد من المتطلبات المحلية الراسخة وانخفاض الواردات. وانتعشت معدلات معالجة المصافي العالمية في أبريل، حيث ارتفعت 918 تيرا بايت في اليوم، وفقًا للتقديرات الأولية.

كما تظهر البيانات الأولية زيادة واردات الولايات المتحدة من الخام إلى 6.3 ملايين برميل في اليوم في أبريل وسط الاستعدادات لموسم القيادة الصيفي. وتراجعت صادرات الخام الأميركية من أعلى مستوى قياسي لها إلى 4.2 ملايين برميل في اليوم في المتوسط. وفي مارس، قفزت واردات الصين من الخام إلى مستوى قياسي جديد بلغ 12.4 مليون برميل في اليوم في أعقاب موجة من الشراء من قبل مصافي التكرير الصينية، بما في ذلك من مصادر طويلة المدى.

وانخفضت صادرات المنتجات الصينية في مارس من مستويات عالية إلى متوسط 1.3 مليون برميل في اليوم، مع انخفاض في نواتج التقطير الخفيفة والمتوسطة. وانخفضت واردات الهند من النفط الخام من أعلى مستوى لها في 10 أشهر، حيث بلغ متوسطها أقل بقليل من 4.9 ملايين برميل في اليوم في مارس، وتعززت صادرات المنتجات الهندية بشكل أكبر، حيث بلغ متوسطها 1.5 مليون برميل في اليوم. وانخفضت واردات اليابان من الخام بنسبة 8 ٪ في مارس، بمتوسط 2.5 مليون برميل في اليوم.

وجاءت صادرات المنتجات اليابانية، بما في ذلك غاز البترول المسال، من الأداء القوي في الشهر السابق إلى 567 تيرا بايت في اليوم في المتوسط في مارس. وتظهر التقديرات الأولية لشهر أبريل أن واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام انخفضت بشكل موسمي، بينما انتعشت واردات المنتجات من المستويات المنخفضة في فبراير ومارس، بقيادة الديزل.

إمـدادات النفـط لـن تتأثـر بفرض سـقف الأسـعار الأكثر صرامة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت وكالة الطاقة الدولية لن تتأثر إمدادات النفط بفرض قيود صارمة على الأسعار، ولا تتوقع أن تؤدي تحركات مجموعة الدول السبع لمواجهة التهرب من تحديد سقف لأسعار الطاقة الروسية إلى تغيير وضع الإمداد بالنفط الخام والمنتجات النفطية، حسبما قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول. واتفقت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا على فرض حد أقصى قدره 60 دولارًا للبرميل على النفط الخام الروسي المحمول بحراً، وكذلك وضع حد أعلى لسعر المنتجات النفطية الروسية لحرمان موسكو من عائدات غزوها لأوكرانيا. وقالت المجموعة يوم السبت، دون الخوض في تفاصيل، خلال اجتماع زعمائها السنوي، إن مجموعة السبع ستعزز الجهود لمواجهة التهرب من السقوف «مع تجنب الآثار غير المباشرة والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية».

وقال بيرول إن وكالة الطاقة الدولية، التي تقدم تحليلات ومدخلات لمجموعة السبع بشأن الطاقة، لا ترى أن التطبيق المعزز للحدود القصوى للأسعار يؤثر على إمدادات النفط والوقود العالمية. وقال «أي تغييرات مهمة في الأسواق كالعادة سنعكسها في تحليلاتنا وتقاريرنا، لكن في الوقت الحالي لا أرى سببًا لإجراء تغيير في تحليلنا».

ووفقًا لبيرول، فقد وصل سقف السعر إلى هدفين رئيسين: لم يتسبب في شح الأسواق مع استمرار تدفق النفط الروسي، ولكن في الوقت نفسه انخفضت عائدات موسكو. وقال بيرول «لقد لعبت روسيا ورقة الطاقة بالفعل وفشلت. ولكن هناك بعض الثغرات وبعض التحديات من أجل تحسين أداء سقف أسعار النفط».

كما أعادت مجموعة الدول الصناعية السبع دعمها لاستثمار الغاز إلى البيان يوم السبت حيث قالت إنه حل «مؤقت» لمعالجة النقص المحتمل في السوق وفي الوقت الذي تحاول فيه الدول فصل الزوجين عن الطاقة الروسية.

وأثارت هذه الخطوة قلق نشطاء المناخ الذين حذروا من أن المجموعة قد تفشل في تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050 والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية (2.7 فهرنهايت). وقال بيرول «قد يكون له بعض التأثير، لكن الدول كررت مرة أخرى أنه إذا كانت هناك بعض التأثيرات التي يجب أن تتباطأ في تلك المنطقة، فسوف تتسارع في المناطق الأخرى بحيث لن تغير عزمها على الوصول إلى هدف 1.5 درجة مئوية». وأضاف «أن التحول إلى الطاقة النظيفة يحدث وأسرع بكثير مما يعتقده الكثيرون».

وقالت مصادر إن تغيير اللغة جاء من قبل ألمانيا، التي كانت ذات يوم مشتريا كبيرًا للغاز الروسي، ولم يكن للبيان إطار زمني للاستثمارات في قطاع الغاز. وقال بيرول «لا يوجد تحديد لأي إطار زمني هناك، لكني أعتقد أن القضية الرئيسة هي بسبب اعتماد الدول الأوروبية بشكل خاص على الغاز الروسي لعقود تقريبًا. والآن ليس من السهل تغيير كل شيء من يوم إلى آخر». وأوضح «المستشار الألماني، أولاف شولتز مرارًا وتكرارًا أن ألمانيا حريصة جدًا على الوصول إلى هدف 1.5 درجة وأنا أؤمن بكلماته». وكشفت الولايات المتحدة ومجموعة السبع النقاب عن عقوبات جديدة تستهدف روسيا بسبب أوكرانيا. وقال مسؤول أميركي قبل قمة مجموعة السبع في اليابان إن الولايات المتحدة وباقي الاقتصادات الكبرى في «مجموعة السبع» ستكشف النقاب عن عقوبات جديدة وضوابط تصدير تستهدف روسيا بسبب حربها ضد أوكرانيا. واجتمع زعماء مجموعة السبع في هيروشيما يوم الجمعة مع غزو أوكرانيا، الذي دخل عامه الثاني الآن، على رأس جدول الأعمال. وقادت الولايات المتحدة عقوبات صارمة على الشركات والبنوك والأفراد الروس، ويهدف الإعلان القادم إلى إعادة تأكيد عزم القوى العالمية على دعم أوكرانيا والضغط على موسكو. وقال مسؤول أميركي، متحدثا إلى الصحفيين يوم الخميس قبل الاجتماع، إن جهود مجموعة السبع الأخيرة كانت تهدف إلى تعطيل قدرة روسيا على الحصول على المواد التي تحتاجها لساحة المعركة، وسد الثغرات المستخدمة للتهرب من العقوبات، وتقليل الاعتماد الدولي على الطاقة الروسية، وتضييق وصول موسكو إلى النظام المالي الدولي.

وقال المسؤول «التزامنا بمواصلة تضييق الخناق على روسيا لا يزال قويا كما كان العام الماضي». وواصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، تشديد العقوبات وضغوط مراقبة الصادرات على روسيا منذ بدء غزو أوكرانيا في فبراير 2022.

وقامت واشنطن خلال الأشهر القليلة الماضية بقمع التهرب من العقوبات مع التركيز الشديد على المواد ذات الاستخدام المزدوج - تلك التي لها تطبيقات تجارية وعسكرية. وستشمل حزمة العقوبات الأميركية الأخيرة «تقييدًا شديدًا لفئات السلع الأساسية في ساحة المعركة» بالإضافة إلى منع نحو 70 كيانًا من روسيا ودول أخرى من تلقي الصادرات الأميركية من خلال إضافتها إلى القائمة السوداء لوزارة التجارة الأميركية.

بالإضافة إلى ذلك، ستعلن الولايات المتحدة نحو 300 عقوبة جديدة ضد الأفراد والكيانات والسفن والطائرات التي تستهدف «الميسرين الماليين»، وقدرات استخراج الطاقة الروسية في المستقبل، وغيرها في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وآسيا للمساعدة في دعم الحرب.

كما يتم توسيع سلطات العقوبات الأميركية لتشمل المزيد من قطاعات الاقتصاد الروسي. وقال المسؤول الأميركي إن واشنطن ستتخذ خطوات مهمة لمواءمة أفعالها بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لضمان بقاء مجموعة السبع منسقة قدر الإمكان ردا على «الأعمال الوحشية لروسيا».

يأتي تحرك قادة مجموعة السبع بشأن روسيا في الوقت الذي يبحث فيه حلفاء أوكرانيا الغربيون عن طرق جديدة لتشديد العقوبات المقيدة بالفعل على روسيا، من ضوابط التصدير إلى قيود التأشيرات ووضع حد أقصى لأسعار النفط، الأمر الذي ضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لكنه لم يوقف الإجراءات الكاملة للغزو الذي بدأ منذ أكثر من عام.

وقاوم بعض حلفاء الولايات المتحدة فكرة حظر التجارة على نطاق واسع وتم إصدار إعفاءات فئة تلو الأخرى. والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لديه نهج خاص به ويتفاوض حاليًا أيضًا بشأن الحزمة الحادية عشرة من العقوبات منذ غزو روسيا لأوكرانيا مع تركيز الجزء الأكبر على الأشخاص والدول التي تتحايل على القيود التجارية الحالية. وقال مسؤول حكومي ألماني رفيع المستوى: «إن النهج الذي نوقش أحيانًا والمتمثل في حظر كل شيء أولاً يسمح بالاستثناءات، ولن ينجح من وجهة نظرنا، ونريد أن نكون دقيقين للغاية ونريد تجنب الآثار الجانبية غير المقصودة». وفي الوقت نفسه، فإن أي تغيير في اللغة، بما في ذلك اللغة التي تحدد أن بعض التجارة محظورة ما لم يتم استثناؤها على وجه التحديد، من قبل قادة مجموعة السبع، وقد لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من الحظر على الفور أو في الواقع أي تغيير في موقف روسيا.

وقـال المسـؤول الأميركـي: «علـى الأقـل في اليـوم الأول، لا يغير هـذا التغيير في الافتـراض جوهر ما هو مسموح به، لكنه مهم للمسار طويل المدى للوجهة التي نتجه إليها وتقييد النظام ككل». ومن المتوقع أن تشـن أوكرانيا، المدعومة بأسـلحة وأموال غربية، عمليات هجوم مضاد كبير في الأسابيع المقبلة لمحاولة اسـتعادة مناطق في شـرقها وجنوبها من القوات الروسية.

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أوروبا هذا الأسبوع لعقد اجتماعات مع البابا فرانسيس وكذلك مع قادة من فرنسـا وإيطاليا وألمانيا. وقال المسـؤولون إنه من المتوقع أن يخاطب زعماء مجموعة السبع، إما فعليًا أو شخصيًا، خلال قمتهم في هيروشيما.

وقال الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف الشهر الماضي إن تحرك مجموعة السبع لحظر الصادرات إلى البلاد من شأنه أن يدفع موسكو إلى إنهاء صفقة حبوب في البحر الأسود تتيح تصدير الحبوب الحيوية من أوكرانيا. وكان الأمن الغذائي في أعقاب الحرب موضوعًا رئيسا في مجموعة السبع.

الصين تتجاوز اليابان لتصبح أكبر مصدّر للسيارات بالعالم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت الصين إنها أصبحت أكبر مصدّر للسيارات في العالم بعد تجاوز اليابان في الأشهر الثلاثة الأولى من العام. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن الصين صدرت 1.07 مليون سيارة في هذه الفترة، بزيادة 58 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2022. وفي الوقت نفسه، بلغت صادرات اليابان من السيارات 954185، بعد ارتفاعها بنسبة 6 في المئة عن العام السابق.

وتعززت صادرات الصين بسبب الطلب على السيارات الكهربائية والمبيعات إلى روسيا. وفي العام الماضي، تفوق العملاق الآسيوي على ألمانيا لتصبح ثاني أكبر مصدر للسيارات في العالم. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أنه وفقًا للإدارة العامة للجمارك في الصين، صدرت البلاد 3.2 مليون سيارة في عام 2022، مقارنة بصادرات ألمانيا البالغ عددها 2.6 مليون سيارة.

وساعد التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري في تأجيج صعود صناعة السيارات في الصين. وارتفعت صادرات الربع الأول من سيارات الطاقة الجديدة، والتي تشمل السيارات الكهربائية، بأكثر من 90 في المائة، مقارنة بالعام السابق. وذراع تسلا في الصين، المدعومة من المستثمر الأمريكي المخضرم وارن بافيت، من بين كبار مصدري سيارات الطاقة الجديدة في الصين. وتمتلك شركة تسلا لصناعة السيارات الكهربائية التابعة لشركة أيلون ماسك مصنعًا ضخمًا في شنغهاي يصدر إلى مناطق تشمل اليابان وأوروبا. والشركة قادرة حاليًا على إنتاج 1.25 مليون سيارة سنويًا، وتخطط الشركة لزيادة السعة. وفي الشهر الماضي، بدأت في صنع سيارات رياضية متعددة الاستخدامات للتصدير إلى كندا، حسبما ذكرت بي بي سي. وشهدت الصين أيضًا زيادة في الصادرات إلى روسيا منذ بدء حرب أوكرانيا، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات تجارية على موسكو.

في العام الماضي، شهدت شركات صناعة السيارات الصينية، بما في ذلك جيلي وشيري وغريت وول، قفزة في حصتها السوقية في روسيا بعد انسحاب منافسين من بينهم فولكس فاجن وتويوتا من البلاد بعد غزو أوكرانيا.

وتلوح المنافسة الصينية ومصنع شينجيانغ في الأفق بالنسبة لمستثمري فولكس فاجن وستدعو شركة ديكا للاستثمار شركة صناعة السيارات إلى مطالبة شريكها في المشروع المشترك بإجراء تدقيق خارجي مستقل للمصنع في شينجيانغ. وقال إنغو سبيتش، رئيس قسم الاستدامة وحوكمة الشركات: «يجب أن تكون فولكس فاجن متأكدة من أن سلاسل التوريد الخاصة بها نظيفة».

وأظهرت نسخ مسبقة من خطاباتهم أن مستثمري فولكس فاجن سيطلبون إجابات من المديرين التنفيذيين لشركات صناعة السيارات في اجتماعها العام السنوي يوم الأربعاء بشأن قدرتها التنافسية في الصين ومصنعها المتنازع عليه في شينجيانغ.

وسيعترف الرئيس التنفيذي أوليفر بلوم بالوتيرة السريعة لكهربة الصين، ويحدد استراتيجية فولكس فاجن للاحتفاظ بمكانتها كشركة رائدة في السوق وتصميم المنتجات للأذواق الصينية وبناء شراكات محلية، وفقًا لنسخة من خطابه، والتي لا تذكر شينجيانغ. وسيدعو المساهمان ديكا للاستثمار، والاتحاد للاستثمار شركة صناعة السيارات إلى مطالبة شريكها في المشروع المشترك بإجراء تدقيق خارجي مستقل للمصنع في شينجيانغ، حيث وثقت جماعات حقوقية انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك معسكرات الاعتقال الجماعي التي تنفيها الصين. وقال إنغو سبيتش، رئيس قسم الاستدامة وحوكمة الشركات في ديكا، إن فولكس فاجن يجب أن تكون متأكدة من أن سلاسل التوريد الخاصة بها نظيفة. ومن المقرر أن يتحدث هايوير كوربان، وهو ناشط من الأويغور وممثل منظمة غير حكومية، باسم منظمة المظلة للمساهمين النقديين. وزار رئيس فولكس فاجن في الصين المصنع في شينجيانغ، في وقت سابق من هذا العام وقال إنه لا يرى أي دليل على العمل القسري. ومع ذلك، قالت جماعات حقوقية إن الضغط الشديد من الدولة يجعل من الصعب الوثوق في أن الموظفين يمكنهم التحدث بصراحة، وأشارت إلى تقارير في وسائل الإعلام الصينية تفيد بأن موردي شركة صناعة السيارات في جميع أنحاء الصين مصدر من منطقة شينجيانغ.

وسيعلن المساهمون أيضًا عن المنافسة المتزايدة من منافسي السيارات الكهربائية الصينيين في الصين، حيث تفوقت بي واي دي على علامة فولكس فاجن التجارية لتكون العلامة التجارية الأكثر مبيعًا لسيارات الركاب في وقت سابق من هذا العام.

ويهدد صانعو السيارات الكهربائية الصينيون، وكذلك تسلا، ليس فقط بالتأثير على حصة فولكس فاجن في السوق في الصين ولكن أيضًا في أوروبا، كما سيحذر المساهمون، مطالبين بتوضيح كيفية دفاع فولكس فاجن عن مكانها. وقالت جمعية سيارات الركاب الصينية يوم الاحد إن مبيعات السيارات في الصين ارتفعت بنسبة 2.1 ٪ في أبريل مع تلاشي تأثير حرب الأسعار، حيث بلغت مبيعات السيارات في أبريل 1.65 مليون وحدة، بزيادة 54.5 ٪ عن العام السابق عندما عطل إغلاق كوفيد الإنتاج والمبيعات. أظهرت بيانات الصناعة أن مبيعات سيارات الركاب ارتفعت بنسبة 2.1 ٪ في أبريل مقارنة بالشهر السابق، مما يؤكد تباطؤ وتيرة النمو مع تلاشي تأثير التحفيز لخفض الأسعار والحوافز. وأضافت أنه في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023، انخفضت مبيعات السيارات بنسبة 1.4 ٪ على أساس سنوي إلى 5.98 مليون وحدة. وأظهرت بيانات سي بي سي إيه أن مبيعات سيارات الطاقة الجديدة، والتي تشمل السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات النقية والهجينة التي تعمل بالكهرباء، انزلقت بنسبة 3.6 ٪ على أساس شهري في أبريل وشكلت 32 ٪ من إجمالي مبيعات السيارات في الشهر. بينما تربعت شركة بي واي دي المحدودة على قمة القطاع بحصة سوقية تبلغ 37 ٪ بينما حصلت تسلا على 7.6 ٪. ويزداد ازدحام سوق السيارات المكتظ في الصين مع عرض ما يقرب من 300 طراز في معرض شنغهاي للسيارات في أبريل، 172 منها من سيارات الطاقة الجديدة. وقالت بيانات سي بي سي إيه، في ملاحظات سابقة إنه بعد انضمام أكثر من 40 علامة تجارية للسيارات هذا العام إلى حرب أسعار بدأتها تسلا وخفضت أسعار طرازاتها الأكثر مبيعًا، فيما يختار المزيد من المستهلكين تأخير عمليات الشراء تحسبا لخصومات أكبر على السيارات.

وعكست شركة السيارات الكهربائية الأمريكية العملاقة مسارها منذ ذلك الحين، حيث رفعت الأسعار في الأسواق بما في ذلك الصين في مايو. واستفاد الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد كوفيد في الغالب من الإنفاق على خدمات مثل المطاعم والسفر، بينما استمرت مبيعات سلع التذاكر الكبيرة مثل السيارات والهواتف الذكية في التراجع.

ويشير انتعاش فاتر في سوق العقارات وانكماش غير متوقع في نشاط المصانع أيضًا إلى توقعات اقتصادية هشة، مما يلقي بالغيوم على قوة انتعاش ما بعد كوفيد وربما يضعف الإنفاق الاستهلاكي.

التفاؤل يهيمن على تعاملات أسواق النفط .. الآمال معقودة على تعافي الطلب الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون أن تواصل أسعار الخام تسجيل المكاسب في الأسبوع الجاري، بعد تسجيل أول مكسب أسبوعي منذ شهر وصعود خامي القياس برنت والأمريكي نحو 2 في المائة بفعل توقعات نمو الطلب في فصل الصيف واستمرار قيود الإنتاج المشددة.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية» أن ارتفاع أسعار النفط الخام يعود إلى تحسن معنويات المخاطرة رغم قوة الدولار الأمريكي والإضافة الهائلة لمخزونات النفط الخام الأسبوعية، حيث هيمن التفاؤل بعد توقعات بوصول اتفاق أمريكي بشأن سقف الديون.

وقالوا إن الحرائق في منطقة ألبرتا (كندا) أدت إلى توسيع نطاق الدمار الذي أصاب الإمدادات مما أدى إلى خفض الإمدادات وتعزيز أسعار النفط الخام. وعلى جانب الطلب يتجه الطلب الصيني إلى الانتعاش بالتوازي مع تحسن بيانات سوق العمل في الولايات المتحدة.

وأشار المحللون إلى أن المخاوف من تشديد العرض اتسعت مع تعهد زعماء مجموعة السبع في اجتماعهم في اليابان بالالتزام بالحدود القصوى لأسعار النفط والمنتجات البترولية الروسية، مع تعزيز جهود مواجهة التهرب من هذه الحدود القصوى بالتوازي مع تجنب الآثار غير المباشرة والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن أسعار النفط الخام أقرب إلى مواصلة الصعود خلال الأسبوع الجاري، خاصة مع اقتراب الاجتماع الوزاري لتحالف «أوبك +» في 4 حزيران (يونيو) المقبل، الذي سيكون حضوريا، حيث يتوقع البعض أن يسفر عن إضافة تخفيضات إنتاجية جديدة لدعم الأسعار في ظل بقاء مخاوف الركود الاقتصادي العالمي وفي ضوء تعافي الطلب الصيني بوتيرة أقل من التقديرات السابقة.

وذكر أن بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية ترى أن إنتاج النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة سيرتفع في نهاية العام المقبل، لكن في المقابل هناك بعض الإشارات المقلقة على أن الإنتاج قد يتباطأ بالفعل في المرحلة الراهنة، معتبرا أن الانخفاض الكبير في إنتاج الصخري سيضيف جانبا صعوديا كبيرا لأسعار النفط.

أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية فيقول إن الآمال معقودة على تعافي الطلب الصيني بوتيرة أفضل في النصف الثاني من العام الجاري، لافتا إلى اعتماد الصين بشكل كبير على واردات الطاقة من الشرق الأوسط وقد كافحت في الأعوام الأخيرة لمواكبة طلبها المتزايد على الطاقة.

وأشار إلى أن زيادات في المعروض تحدث من دول خارج «أوبك» وأيضا من بعض الدول المعفاة من قيود الإنتاج في «أوبك» مثل ليبيا التي تهدف إلى زيادة إنتاج النفط بنحو 8 في المائة بحلول كانون الأول (ديسمبر) المقبل وهو مستوى من شأنه أن يرفع إنتاجها إلى أعلى مستوى منذ أكثر من عقد، حيث ستكون قادرة على ضخ نحو 1.3 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام الجاري وذلك إذا تم تجنب إغلاق الحقول ومع خطوات مثل تحسين رواتب عمال النفط التي ساعدت بالفعل في زيادة الإنتاج بنحو الربع منذ كانون الثاني (يناير) 2022 إلى 1.2 مليون برميل في اليوم الآن – وذلك بحسب بيانات مؤسسة النفط الوطنية – التي أكدت أيضا أن استثمارات بقيمة 17 مليار دولار في 45 مشروعا ستسمح للبلاد برفع الإنتاج إلى مليوني برميل يوميا في غضون خمسة أعوام. من ناحيته، يتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن أزمة الطاقة في العالم ما زالت مستمرة رغم جهود المنتجين الواسعة وعلى رأسهم تحالف «أوبك +» في ضبط المعروض وتحقيق التوازن مع الطلب، مشيرا إلى تأكيد فاتح بيرول رئيس وكالة الطاقة الدولية، أن أوروبا تحديدا ربما تكون قد تجنبت أزمة طاقة في الوقت الحالي، لكنها «لم تخرج من مرحلة الخطر» بعد وربما تظهر الأزمة بشكل أوسع في الشتاء المقبل. ونوه إلى تأكيد وكالة الطاقة الدولية أن نحو 60 في المائة من الزيادة في الطلب على النفط الخام من المتوقع أن تأتي من الصين، رغم تعثر انتعاشها الاقتصادي في المرحلة الراهنة وضعف بيانات النشاط الصناعي بوجه خاص، مشيرا إلى أن مخاطر الطاقة التي تواجهها أوروبا كبيرة لأن الانفصال عن الإمدادات الروسية من الطاقة بعد عقود من الاعتماد عليها بشكل كامل ليس بالمهمة السهلة وأن البدائل المتاحة ليست وفيرة وربما تكون أعلى في التكلفة.

وترى، أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن أسعار النفط الخام تلقت دعما من انقطاعات الإمدادات الكندية، حيث دفعت حرائق الغابات المشتعلة في أنحاء غرب كندا بعض شركات النفط والغاز إلى الحد من الإنتاج مع اقتراب الحرائق من خطوط الأنابيب، مشيرة إلى أنه كان للحرائق تأثير ملحوظ على صناعة النفط في المنطقة.

ولفتت إلى أن فرص حصد مكاسب أوسع للنفط الخام خلال الأسبوع الجاري واسعة، خاصة في ضوء استمرار تقلص المعروض النفطي، سواء من تحالف «أوبك +» أو خارجه، مشيرة إلى أنه في المقابل فإن القلق من الركود والتباطؤ الاقتصادي لا يزالان يحدان من المكاسب، خاصة في ضوء المخاوف بشأن أزمة الائتمان الأمريكية والانتعاش الباهت للصين اللذين سيستمران في التأثير في المعنويات في القطاع النفطي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة الجمعة، لكنها سجلت أول مكاسب أسبوعية منذ شهر. وعند التسوية، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 0.8 في المائة إلى 75.58 دولار للبرميل، كما انخفضت عقود الخام الأمريكي بنسبة 0.4 في المائة مسجلة 71.69 دولار للبرميل، ومع ذلك سجل الخامان مكاسب أسبوعية بنحو 2 في المائة.

وجاء تراجع أسعار النفط في جلسة الجمعة بفعل توقف مؤقت لمحادثات سقف الدين بين الجمهوريين والديمقراطيين، ومع ذلك صرح مسؤول في البيت الأبيض بأن التوصل لاتفاق لا يزال ممكنا. وأكد الفيدرالي الأمريكي في الوقت نفسه على أن استقرار الأسعار هو أساس الاقتصاد القوي، مشيرا إلى أن ذلك يقع ضمن مسؤولية البنك.

اتفاقية شراء 3 مشاريع جديدة للطاقة الشمسية بسعة 4550 ميجاواط

الاقتصادية

وقعت الشركة السعودية لشراء الطاقة، اتفاقيات شراء الطاقة ثلاثة مشاريع جديدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ضمن مشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، بسعة إجمالية تبلغ 4550 ميجاواط، مع تحالف شركة أكواباور، وشركة المياه والكهرباء القابضة (بديل) المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة.

وتشمل هذه المشاريع الجديدة (مشروع الرس2) بسعة تبلغ 2000 ميجاواط، وسعر شراء الكهرباء للمشروع 6.36 هللة لكل كيلو واط/ساعة، و(مشروع سعد2) بسعة 1125 ميجاواط، وسعر شراء الكهرباء 6.72 هللة لكل كيلو واط/ساعة، و(مشروع الكهفة) بسعة 1425 ميجاواط، وسعر شراء الكهرباء 6.63 هللة لكل كيلو واط/ساعة، حيث من المتوقع أن تسهم المشاريع الثلاثة في تزويد نحو 750 ألف وحدة سكنية تقريبا بالطاقة الكهربائية المتجددة سنويا.

تأتي هذه المشاريع امتدادا لعمل منظومة الطاقة نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والمساهمة في الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وإزاحة الوقود السائل في قطاع إنتاج الكهرباء في المملكة، من خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الشاسعة لتطوير مشاريعها التي تتمتع بها أرجاء المملكة، وتطوير محطات توليد كهرباء تعمل بالغاز عالية الكفاءة، بحيث تكون حصة سعات مصادر الطاقة المتجددة في هذا المزيج نحو 50 في المائة بحلول عام 2030.

82 ٪ زيادة الطلب على الطاقة في إفريقيا بحلول عام 2050

الاقتصادية

توقع منتدى الدول المصدرة للغاز أن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإفريقيا ثلاث مرات تقريبا من 2.7 تريليون دولار في عام 2021 إلى 7.1 تريليون دولار بحلول عام 2050، وذلك وفقا للإصدار السابع من توقعات الغاز العالمية لعام 2050 الصادرعن منتدى الدول المصدرة للغاز الذي صدر اليوم من مقر المنتدى بالدوحة وتلقت وكالة الأنباء الألمانية نسخة منه.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة الأولية في القارة بنسبة 82 ٪ من 860 مليون طن في عام 2021 إلى 1565 مليون طن نفط مكافئ بحلول عام 2050.

وتشكل إفريقيا جنوب الصحراء نسبة 84 ٪ من هذا النمو.

ويشكل الغاز الطبيعي نحو 30 ٪ من الزيادة في الطلب على الطاقة في إفريقيا.

ووفقا لتقديرات منتدى الغاز سيرتفع توليد الكهرباء في إفريقيا من 890 تيراواط/ساعة في عام 2021 إلى 3025 تيراواط/ساعة في عام 2050.

ومن المتوقع أن يغطي الغاز الطبيعي أكثر من 40 ٪ من إجمالي النمو وبنسبة 42 ٪ من مزيج توليد الطاقة بحلول عام 2050.

«الطاقة الدولية»: إمدادات النفط لن تتأثر بسقف الأسعار

عكاظ

قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول: «إن الوكالة لا تتوقع أن تؤثر تحركات مجموعة السبع لمواجهة التحايل على قيود الأسعار المفروضة على الطاقة الروسية على وضع إمدادات النفط الخام والمنتجات النفطية».

واتفقت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا على فرض سقف سعري عند 60 دولاراً للبرميل من النفط الخام الروسي المنقول بحراً، وكذلك تحديد حد أقصى لأسعار المنتجات النفطية الروسية، لحرمان موسكو من العائدات التي يمكن أن تدعم حربها على أوكرانيا.

وقالت مجموعة السبع، خلال القمة السنوية لقادتها، إنها ستعزز الجهود في هذا السياق «مع تجنب الآثار غير المباشرة والحفاظ على إمدادات الطاقة العالمية»، دون الخوض في تفاصيل.

صناعة النفط بحاجة لمزيد من الاستثمارات فماذا تنتظر الأسواق؟

اندبندنت

يظل العالم في حاجة ماسة إلى مزيد من النفط لضمان عقود قادمة من النمو، بحسب ما يرى أمين عام منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص، لكن الغيص لم يخف في لقاء مع «غلوبال كومموديتيز إنسايت» التابعة لمؤسسة «ستاندرد أند بورز» هذا الأسبوع، اندهاشه من دعوات خفض الاستثمار في إنتاج وتكرير النفط، في وقت يرى، أن العالم فيه أكثر احتياجاً لكل مصادر الطاقة. يلفت هيثم الغيص، إلى أن صناعة النفط بحاجة إلى استثمارات ضخمة، بخاصة في مجال التكرير والنقل، لتتمكن من تلبية الزيادة في الطلب عالمي على الطاقة والحيلولة دون اضطراب السوق، محذراً من «التصريحات غير الواقعية والتقارير والبيانات التي لا تعتمد على المعلومات والأرقام الحقيقية». يعود هيثم الغيص في حديثه، إلى انفتاح «أوبك» على الحوار البناء بين المنتجين والمستهلكين بهدف ضمان استقرار أسواق الطاقة بما يفيد الجميع والاقتصاد العالمي ككل ويضمن التنمية المستدامة، وشرح كيف أن تحالف «أوبك» مع عدد من الشركاء المنتجين والمصدرين، في مقدمهم روسيا، أثبت منذ ست سنوات وبالتجربة العملية أهميته لاستقرار أسواق النفط العالمية، متوقعاً استمرار هذا التعاون لسنوات مقبلة. تحدث هيثم الغيص أيضاً عن التغيير في أنماط تجارة النفط واتجاهات التصدير بعد الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية التي فرضت على روسيا. وأشار إلى أن المضاربات زادت في سوق عقود النفط الآجلة ما يؤدي إلى تقلبات السوق، وعدد العوامل التي تؤثر في الاقتصاد العالمي ككل، والتي لا علاقة لها بأساسات سوق الطاقة، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وأزمة انهيار البنوك في الولايات المتحدة.

تناقضات وكالة الطاقة

يشير هيثم الغيص إلى الجدل المثار في شأن التقارير والتصريحات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية التي تمثل الدول الصناعية المستهلكة للنفط في الغرب، كما يقول، موضحاً أن شعار «أوبك» الذي تلتزم به هو الحوار مع كل أصحاب المصلحة في سوق الطاقة العالمية من منتجين ومستهلكين ومعنيين، لكن في الوقت نفسه على المنظمة أن ترد على «الخطابات غير الواقعية» و«الانتقادات الضارة» بحسب ما يشدد، مطالباً بأن تكون الرسائل معتمدة على الحقائق وتعكس الواقع الفعلي لسوق الطاقة، فلا تضر بالأسواق وتثير مزيداً من الاضطراب والخلل.

البيانات والمعلومات الفعلية تشير إلى حاجة العالم إلى مزيد من النفط لضمان نمو الاقتصاد العالمي لعقود مقبلة، كما يقول هيثم الغيص، الأمر الذي يجعله هو شخصياً مندهشاً من دعوات خفض الاستثمار في إنتاج وتكرير النفط، وكرر أمين عام «أوبك» ما دأب على الإشارة إليه من نقص الاستثمار في قطاع الطاقة وتبعات ذلك على النمو الاقتصادي وضمان التنمية المستدامة، فتراجع الاستثمار، من منظوره، يؤدي إلى اضطراب السوق وتهديد أمن الطاقة العالمي.

الحاجة إلى الاستثمارات

ويوضح هيثم الغيص، أن الأزمة الحقيقية نتيجة عدم الاستثمار في مجال التكرير والمشتقات، بخاصة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ويضيف «آخر مصفاة أضيفت للقطاع بسعة إنتاج معقولة في الولايات المتحدة كانت مصفاة شركة ماراثون في لويزيانا، التي بدأت عام 1977. وخلال عامي 2020 و2021 توقف إنتاج ما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً من المشتقات، أغلبها في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وأدى ذلك إلى أن أصبح المعروض من الديزل والبنزين أقل من متوسط خمسة أعوام حتى الآن».

بحسب تقديرات «أوبك» في أحدث تقاريرها، فإن قطاع التكرير والنقل بحاجة إلى استثمارات بنحو 1.6 تريليون دولار على الأقل لمنع أي اختناقات في أسواق الطاقة في السنوات المقبلة.

يؤكد الأمين العام إلى أن دول «أوبك» من أكثر الدول استثماراً في صناعة الطاقة، بخاصة في جانب التكرير والنقل، ولا يقتصر الأمر على قطاع التكرير والنقل، وإن كان الأكثر إلحاحاً في ما يتعلق بالحاجة إلى الاستثمارات الهائلة، لكن أيضاً جانب الاستكشاف والإنتاج بحاجة إلى استثمارات ليتمكن من توفير المعروض الذي يلبي الزيادة في الطلب العالمي، التي تقدرها «أوبك» هذا العام بنحو 2.3 مليون برميل يومياً. يعتقد هيثم الغيص، أن بعض التوجهات التي تحول دون تشجيع الاستثمار في مجال النفط، بخاصة من قبل المؤسسات المالية التي تضع قواعد جديدة تتعلق بالبيئة والحوكمة على منافذ الاستثمار، «بحاجة إلى إعادة نظر» لما تمثله من أضرار أكثر بالدول النامية التي تعتمد على عائدات تصدير النفط والغاز لتمويل النشاط الاقتصادي وضمان استقرارها الاجتماعي.

ومع أن الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج تحسن، أخيراً، مع استقرار الأسواق إلا أن العالم بحاجة لمزيد من الاستثمارات، كما يشير الغيص، مضيفاً أن دول «أوبك» تنوع استثماراتها في مجال صناعة الطاقة وتضخ استثمارات معقولة في مجال التكنولوجيا الحديثة لتقليل انبعاثات الكربون وفي مصادر الطاقة المتجددة.

تحالف «أوبك+»

ورداً على سؤال حول تحالف «أوبك» مع شركائها من خارج دول المنظمة ضمن «إعلان التعاون» المعروف إعلامياً باسم «أوبك+»، وفي مقدمة الدول من خارج المجموعة روسيا، قال الأمين العام إنه منذ عام 2017 أثبت التحالف أهميته للحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، علاوة على أن قرار خفض الإنتاج في خريف العام الماضي بنحو مليوني برميل يومياً أثبت صحته، كما يقول.

وخلص حديث هيثم الغيص، إلى أنه في ضوء ما تحقق من استقرار للسوق وفائدة لكل أصحاب المصلحة في سوق الطاقة العالمي فإن التعاون بين «أوبك» وشركائها بما فيهم روسيا مستمر، وأنه لا يمكن تخيل ما كان سيحدث للسوق العالمية لو فقدت ملايين البرميل يومياً من إنتاج روسيا من الخام والمشتقات، معتبراً أن العالم بدأ يتكيف مع تغير أنماط اتجاهات الصادرات النفطية في ضوء العقوبات المفروضة على روسيا بسبب حرب أوكرانيا.

«بديل» و«أكوا باور» تطوران مشاريع طاقة شمسية في السعودية بـ3.25 مليار دولار

اقتصاد الشرق

وقّعت شركة المياه والكهرباء القابضة (بديل)، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، وشركة «أكوا باور»، اليوم الأحد، اتفاقيات شراء طاقة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة، بهدف تطوير وتشغيل ثلاثة مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة، بقيمة إجمالية تبلغ 12.2 مليار ريال سعودي (3.25 مليار دولار أميركي).

المشاريع الجديدة ستنتج طاقة إجمالية تبلغ 4.55 غيغاواط، بواقع 2 غيغاواط لمشروع «الرس 2»، و1.125 غيغاواط لمشروع «سعد 2»، و1.425 غيغاواط لمشروع «الكهفة». ومن المتوقع أن يشهد الربع الثالث من العام الحالي مرحلة الإغلاق المالي للمشاريع الجديدة، بما يسهم بتوفير طاقة نظيفة لنحو 750 ألف وحدة سكنية، بحسب البيان الصادر عن شركة «بديل».

تندرج المشاريع الثلاثة ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تُشرف على تنفيذه وزارة الطاقة كجزء من التزام صندوق الاستثمارات العامة، لتطوير 70٪ من قدرة توليد الطاقة المتجددة بحلول 2030. وفي سبتمبر، طرحت الشركة السعودية لشراء الطاقة 5 مشاريع جديدة لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة، تبلغ طاقتها الإجمالية 3.3 غيغاواط، وتنقسم إلى 3 مشاريع طاقة رياح في ينبع والغاط ووعد الشمال، ومشروعي طاقة شمسية في الحناكية وطبرجل.

وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان كان أعلن خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء على هامش قمة المناخ (COP27) التي انعقدت في نوفمبر بمدينة شرم الشيخ المصرية. أن المملكة وقّعت اتفاقيات لـ13 مشروعاً للطاقة المتجددة بطاقة تصل إلى 11.4 غيغاواط وباستثمارات تتجاوز 9 مليارات دولار، بما سيخفض الانبعاثات الكربونية بنحو 21 مليون طن عند اكتمال هذه المشاريع.

تسريع الحياد الصفري

يعمل الصندوق السيادي السعودي حالياً على تطوير خمسة مشاريع، بطاقة إجمالية تبلغ 8 غيغاواط، وباستثمارات تفوق 6 مليارات دولار من الصندوق وشركائه، وهي: سدير، والشعيبة 2، والرس 2، والكهفة، وسعد 2.

وفقاً للبيان، تهدف هذه المشاريع إلى تمكين القطاع الخاص في المملكة عبر مساهمتها بزيادة حجم المحتوى المحلي، من خلال شراء المعدات، والتوريد، والخدمات، بالاعتماد على سلاسل التوريد المحلية. وأكّد محمد البليهد، مدير قطاع الطاقة والمرافق في صندوق الاستثمارات العامة، أن «الطاقة المتجددة تُعد أحد القطاعات ذات الأولوية لصندوق الاستثمارات العامة»، كجزء من مستهدف تنويع الاقتصاد المحلي ضمن «رؤية المملكة 2030».
تضم محفظة «أكوا باور» للطاقة الشمسية في المملكة 11 مشروعاً، بقدرة إجمالية تزيد عن 12 غيغاواط. وبعد الإعلان عن المشاريع الثلاثة الجديدة، ستصل القدرة الإجمالية لمشاريع الشركة إلى 23.4 غيغاواط.

كانت «أكوا باور» دخلت، في نوفمبر الماضي، بشراكة مع «بديل» لإنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة، بقدرة إنتاجية تفوق 2 غيغاواط. بحسب الاتفاقية، ستكون ملكية المشروع، الواقع في الشعيبة بمنطقة مكة المكرمة، بواقع 50٪ لكل منهما. ومن المتوقع تشغيل المشروع على مراحل آخرها نهاية 2025.

تسعى السعودية إلى تحقيق الحياد الصفري بحلول 2060، وتسارعت وتيرة الوصول إلى المستهدف عبر أكثر من 60 مشروعاً في إطار مبادرة السعودية الخضراء، التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أكتوبر 2021، وتهدف لتقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030، وزراعة 10 مليارات شجرة في كافة أنحاء المملكة.

شكراً